

ديبلوماسية عربي: باكستان لم تكن تعلم بمكان وجود بن لادن

كشف دبلوماسي عربي لشبكة «سي.إن.إن» الأميركية ان «السلطات الباكستانية كانت على علم بأن واشنطن وسعت نشاطاتها الاستخباراتي في منطقة ابوت آباد القريبة من العاصمة اسلام آباد، وقد اتصلت به وبشخصيات عربية أخرى على الأرجح لدفعهم الى محاولة معرفة سبب ذلك، قبل أن يتضح بأن المنطقة كانت تضم المجمع الذي سكن فيه زعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن». وأعرب الدبلوماسي عن ثقته بأن «باكستان لم تكن تعرف بوجود بن لادن في ابوت آباد، وعلق على اختيار أمين الظواهرى لقيادة تنظيم «القاعدة» بالقول إن هذا القرار «كان واضحا منذ البداية، خاصة ان التنظيم يقدر الولاء» على حد تعبيره.

شلغم يتوقع هروب العقيد خلال الأسبوع المقبل وسقوط طرابلس تحت ضغط الثوار

عملاء استخبارات إنجليز وفرنسيون في ليبيا «لتصفية» القذافي



أحد الثوار الليبيين يبكي زميلا له سقط في المواجهات مع قوات القذافي

اليومي عليها. وفي إحدى الوثائق التي طلعت عليها الأوبزرفر، يامر قائد القوات الحكومية يوسف أحمد بشير أبو حجر وحداته بتجميع سكان مسكنات صرانة خلال الحصار الذي دام 4 أشهر. وجاء في أوامره أن «من المنسوع أبدا دخول سيارات الترميم والوقود والخدمات الأخرى الى مدينة صرانة من كل البوابات والحواجز».

كما تأمر وثيقة أخرى وحدات الجيش بصفية جرحى الثوار، وهو ما يشكل خرقا واضحا لمعايير جنيف. كما تضم الوثائق أيضا أوامر للقذافي بقصف المدينة المحاصرة. وقال محققون تابعون للثوار إن لديهم رسالة من القذافي الى جنوده يامرهم بمحو صرانة وتحويل جرحى الأرزق الى أحر دماء سكانها.

ومن المتوقع أن تشكل هذه الوثائق عمالا أساسيا في أي محاكمة للقذافي وابنه سيف الإسلام وقائد الاستخبارات عبدالله السنوسي إذا أقر القضاء المحكمة الجنائية الدولية الاتهامات بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية التي يطالب بها رئيس الادعاء لويس مورينو أوكامبو.

الغربي». وناشد وزير خارجية ليبيا سابقا الحكومة الجزائرية دعم الشعب الليبي كما دعمها خلال حرب التحرير الجزائرية (1954-1962)، نافيا أن يكون اتهم الجزائر برسائل مرتزقة لدعم نظام القذافي.

وقال «لم أذكر الجزائر بسوء يوما بل أحب الجزائر أكثر من غيرها». وقال ريفيق القذافي من جهة أخرى عثر الثوار الليبيون على آلاف الوثائق التي تثبت تورط القذافي في جرائم حرب، على أن يجري تسليمها إلى محققى المحكمة الجنائية الدولية.

وكشفت صحيفة الأوبزرفر البريطانية أن مراسلها في ليبيا اطلع على بعض هذه الوثائق التي تحتوي عل أوامر مفصلة من العقيد القذافي الى كبار جنرالاته لقصف سكان مدينة صرانة وتجويعهم. وأوضح مراسل الصحيفة أن الثوار يحتفظون بهذه الوثائق في مكان سري في صرانة، لافتا الى أنها تحوي أدلة دامغة على تورط القذافي.

ويتوقع أن يسافر مدعون لدى المحكمة الجنائية الدولية الى صرانة للاطلاع على الوثائق عند توقف القصف

عبدالرحمن شلغم هروب العقيد معمر القذافي وسقوط طرابلس تحت ضغط ثوار الجبل الغربي، مؤكدا أن «الامور ستتسارع خلال الأسبوع المقبل» بعد تخلي معظم الشخصيات عن الزعيم الليبي.

وقال شلغم في حوار هاتفى مع صحيفة الشروق «اتوقع انه سيهرب». وأضاف ان «العقيد معمر القذافي مطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية، بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وهو تحت ضغط عسكري وجنائي وديبلوماسي قوي».

وأكد ريفيق القذافي سابقا ان الكتائب الامنية في العاصمة طرابلس غير متماسكة والثوار سيطروا بالكامل على مدن وقرى الجبل الغربي، كما ان ثوار صرانة يتقدمون باتجاه مدينة زليتن.

وقال شلغم ان «هناك اشتباكات داخل الكتائب الأمنية في العاصمة طرابلس وكل الشخصيات في الحكومة تركت العقيد معمر القذافي. الأمور ستتسارع خلال الأسبوع المقبل في ضوء هذه الوقائع» وأضاف «اعتقد ان طرابلس ستسقط من الداخل وبضغط من ثوار الجبل

وثائق في قبضة الثوار:

العقيد أمر جنوده

بتحويل بحر

مصراتة أحرر

بدماء سكانها



عواصم - عواصم والوكالات: فيما تواصل قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) عملياتها العسكرية في ليبيا ضد مواقع لكتائب العقيد معمر القذافي أو ضد الثوار عن طريق الخطأ كما اعتادت أن تبرر، ذكرت صحيفة «صندي ستار» امس أن عملاء الاستخبارات البريطانية والفرنسية ينفذون مهمة سرية داخل ليبيا بكلفة تصل الى مليون جنيه إسترليني أي ما يعادل نحو 1,4 مليون دولار لتصفية العقيد معمر القذافي.

وقالت الصحيفة إن فريقا يضم 130 عميلا من جهاز الأمن الخارجي البريطاني (أم آي 6) وجهاز المديرية العامة للأمن الخارجي الفرنسي يعمل على تصيد القذافي في عملية أطلق عليها اسم «أطلق النار وانسي».

وأضافت أن أعضاء فريق التصفية السري يتحدثون العربية وعاشوا في ليبيا عدة سنوات وبنوا اتصالات جيدة ووصلوا على وظائف في قطاعات رئيسية هناك.

ونسبت الصحيفة الى مصدر أمني وصفته بالجزائري قوله إن مهمة عملاء الاستخبارات صون عليها شخصيا رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي».

وأضاف المصدر «أن عملاء الاستخبارات البريطانية والفرنسية محترفون وسخفتون على حمل السرعة إذا ما تم ضبهم».

وكانت تقارير صحافية ذكرت أن القذافي يختبئ في

عربية وعالمية

آخر الأخبار العربية والعالمية وزوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/International

مرصد أميركي يتوقع عملية عسكرية كبرى جنوب كردفان

البشير يطرح الدستور الجديد

في استفتاء عام بعد الانفصال

عواصم-وكالات: أكد الرئيس السوداني عمر حسن البشير ان حكومته ستطرح دستورا جديدا للبلاد بعد انفصال الجنوب في التاسع من يوليو المقبل في استفتاء عام. وقال البشير في تصريحات خاصة لصحيفة (الاخبار) السودانية الصادرة امس ان لجنة تعكس الإجماع القومي سيولك لها امر البحث في المشاريع ذات الصلة باعداد عواصم-وكالات: أكد الرئيس

مشروع الدستور الجديد. وأضاف ان ما ستوصل اليه اللجنة القومية سيذهب مباشرة الى البرلمان دون تدخل أي جهة التاسع من يوليو المقبل في استفتاء عام. وقال البشير في تصريحات خاصة لصحيفة (الاخبار) السودانية الصادرة امس ان لجنة تعكس الإجماع القومي سيولك لها امر البحث في المشاريع ذات الصلة باعداد عواصم-وكالات: أكد الرئيس

مشروع الدستور الجديد. وأضاف ان ما ستوصل اليه اللجنة القومية سيذهب مباشرة الى البرلمان دون تدخل أي جهة التاسع من يوليو المقبل في استفتاء عام. وقال البشير في تصريحات خاصة لصحيفة (الاخبار) السودانية الصادرة امس ان لجنة تعكس الإجماع القومي سيولك لها امر البحث في المشاريع ذات الصلة باعداد عواصم-وكالات: أكد الرئيس



عمر حسن البشير

رئيس الوزراء الصومالي يستقيل

من أجل «مصلحة» الأمة

مقديشو - أ.ب.ب: أعلن رئيس الوزراء الصومالي محمد عبدالله محمد استقالته امس في مقديشو من أجل «مصلحة» الأمة، ملتزما في نهاية المطاف باتفاق تم التوصل اليه مؤخرا لإنهاء المؤسسات الانتقالية في الصومال ويضي برحيله. وقال للمصاحفين «مرعاة لمصلحة المجتمع وتوافقا مع اتفاق كامبلا قررت الاستقالة حفاظا على المصلحة الوطنية». وأضاف «اشكر الذين دعموني واقول لهم انني أعلن استقالتي من اجل انهاء الخلافات السياسية لقيادة البلاد».

وقال الرئيس الصومالي شريف شيخ شريف ورئيس البرلمان شريف حسن شيخ ان مقديشو - أ.ب.ب: أعلن رئيس الوزراء الصومالي محمد عبدالله محمد استقالته امس في مقديشو من أجل «مصلحة» الأمة، ملتزما في نهاية المطاف باتفاق تم التوصل اليه مؤخرا لإنهاء المؤسسات الانتقالية في الصومال ويضي برحيله. وقال للمصاحفين «مرعاة لمصلحة المجتمع وتوافقا مع اتفاق كامبلا قررت الاستقالة حفاظا على المصلحة الوطنية». وأضاف «اشكر الذين دعموني واقول لهم انني أعلن استقالتي من اجل انهاء الخلافات السياسية لقيادة البلاد».



محمد عبدالله محمد

أكد في رسالة عبر محاميه اللبناني أنه لم يهرب لكنه جنب الشعب حصول مواجهات دامية بن علي ينفي جميع التهم الموجهة إليه: «مفبركة» و«غبية»



زين العابدين بن علي

الرئيس التونسي

المخلوع

يعلم «قريباً»

ظروف مغادرته

بلاده

بيروت-د.ب.أ: عشية استعداد تونس لبدء محاكمته غيابيا اليوم، تسلّم المحامي اللبناني أكرم عازوري امس رسالة من موكله الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي عشية محاكمته غيابيا في تونس أوضح فيها أنه غادر بلاده من خمسة أشهر وسوف يعلن قريبا ظروف مغادرته تونس.

وقال بن علي في رسالته إن ما يهمه الآن هو تأكيد أنه لم يهرب إطلاقا وقد تجنب حصول مواجهة دامية بين الأوجة من أبناء الشعب التونسي الواحد الذي هو دائما في فكره وفي قلبه، في حين لم يسمح حتى صوتا واحدا ليوهه بالحب للامة الذي انطوى عليه موقفه. وأشار إلى أنه تحمل بصمت الإشارة إليه بأنه يمثل كل الأخطاء والنواقص والضلال في الجمهورية التونسية، وتناسوا أن الدولة تحت إشرافه تمكنت خلال 23 عاما من تحسين مستوى معيشة كل فرد من أفراد الشعب التونسي وجعلت تونس بلدا حديثا بات مثالا تذكره العديد من الدول الصديقة على الرغم من أن البلاد لا تزال في حاجة إلى مزيد من التطوير ومزيد من إرساء لأسس الحريات العامة. وحسب الموقع الإلكتروني لصحيفة «الجمهورية» اللبنانية،

تمنى بن علي من كل قلبه أن تنجو تونس من الفوضى والظلام وأن تكمل طريقها نحو الحداثة. وأضاف أنه يعلم أن كل سلطة سياسية جديدة ترغف في إلغاء اللوم على سلفها وتحمله مسؤولة كل الصعاب التي تقشلق في تجاؤها، ولا يسعه إلا الأمل بأن يصفه أبناء وطنه

عبر تذكرهم الرب الذي سلكه معا، ولابد للتاريخ من أن يفعل ذلك لكنه سيكون في حينه قد فات الأوان بالنسبة لرجل في مثل سنه المتقدم.

وعن محاكمته، سال بن علي: «هل الهدف هو تحويل انتباه التونسيين عن الاضطرابات التي لم يعد يمكن لأحد أن يتهمه ويحمله مسؤوليتها؟ أم أنهم يريدون إجتماعهم على ماض يزعمون إبانته متناسين حاضرا غير واضح المعالم وعاجزا ومثيرا للقلق».

وأكد أن هذه الملاحقة الجزائية ليست سوى صورة زائفة ومخجلة لعدالة المنتصرين وليس لها من هدف سوى اتهام رئيس الأمم لعجزهم عن إنجاز أي نجاح اليوم.

ونفى بن علي في رسالته بشدة التهم التي يرددون لصاحبها به إذ أنه لم يمتلك يوما هذه المبالغ الكبيرة التي زعموا العثور عليها في مكتبه، والتي من المستغرب ألا يأخذها معه لو كانت فعلا بحوزته يوم مغادرته، ولماذا لم يعثر عليها إلا بعد شهرين على مغادرته البلاد؟ أما الأسرحة التي تزعمون أنها تم العثور عليها فليست سوى أسلحة صيد وغالبيتها مجرد هدايا من رؤساء دول خلال زيارتهم لتونس.

وتابع بالقول: «أما المخدرات التي زعم أنها كانت بحوزته فليست سوى كذب وافتراء واعر، فما أهمية كيلوغرامين من الحشيشة بالنسبة لتاجر مخدرات حقيقي؟ إن هذه الكمية تعتبر كبيرة أم قليلة جدا؟ إن الأمر غير منطقي وسخيف وهدفه الوحيد هو التشهير».

«لعنة» بن علي تمنع بوشناق من افتتاح «قرطاج»

وقال إن هذا الاتهام الغبي والسخيف الذي لا يصق والتوقيت المزيف لاكتشاف المخدرات بعد شهرين من مغادرته، على غرار اكتشاف المبالغ النقدية، ليس إلا دليلا على إخراج وفيركة لهذه الإجراءات القضائية، وأن عدم وجود أدلة لحاكمته اضطرهم إلى اختراع وفيركة أدلة ملاحقته. وشدد في الرسالة على أن ذنبه الوحيد أنه كان رئيسا للجمهورية التونسية قرابة 23 عاما، وهو لا يمانع المحاسبة السياسية ولكن تليفق اتهامات مشيئة ووهمية، ويتمنى الكف أيضا عن الزعم بأنه تملك في فرنسا أو في غيرها من البلدان عقارات أو حسابات مصرفية، نافيا نفيًا قاطعا هذه الاتهامات الخاطئة وينفي رسميا امتلاكه خراج تونس أي أموال منقولة أو غير منقولة. ووجه التحية والشكر إلى جميع الذين خدموا إلى جانبه الدولة والأمة في إطار عملهم في الإدارة أو في الحزب، ويؤكد أيضا تضامنه ويكل محبة مع كل أبناء وطنه الملاحقين والمعطلين لأنهم ساعدوه في مهامه أثناء توليه الحكم. وختم بن علي رسالته: «لقد كرت حياتي لبلدي، ولا أصبو في خريف حياتي سوى للمحافظة على شرفي. إذا كانوا يريدون التشكر للربيع قرن الماضي الذي افتخر إني حكمت تونس خلاله، فليفعلوا ذلك من دون اللجوء إلى الأذى والتشهير بي لأنه من المستحيل بناء مستقبل محترم وواعد عبر تليفق اتهامات وهمية وكاذبة للحقبة الماضية».

تحليل إخباري

إصلاحات المغرب.. إلى أين؟

تفصيل بشأنها في النص.

هيمته الملك

أما بالنسبة للمؤرخ بيار فيرميرين صاحب كتاب «مغرب محمد السادس» العنلية الانتقالية غير المتكتملة» فإن المشروع «يحتوي بالتأكيد على تقدم لكن الملك لا يزال مهيمنا على الساحة السياسية بقوته». ويقول فيرميرين إن إجراءات مثل الاعتراف بالأمازيغية لغة رسمية تنطوي على «دلالة رمزية قوية جدا» لكنها «لا تغير شيئا يذكر في الواقع» كما أن تعديل البند 19 الخاص بالسلطة الدينية الوحيد الذي هتف ضده محتجون مغاربة، لا يعدو كونه «دهاء». وأوضح أنه «تم إلغاء رمزية هذا البند لكن أبقى على الأمر الأساسي بحيث يحتفظ الملك بلقب أمير المؤمنين الذي يجعل من الملك السلطة الدينية الوحيدة في البلاد، ويبقى ذاته «غير قابلة للمساس بها» مع واجب «احترامه». واعتبر المؤرخ أن «الأمر الوحيد الذي يمكن أن يبعدها عن قدسية الملك هو استقلال فعلي للسلطة القضائية» لكن الملك لا يزال بموجب النصوص الجديدة هو من يعين القضاة. وبالقياس مع ما أثارتته الثورات العربية من أمال فإن التقدم المعلن يبدو ضعيفا جدا، ويؤخذ على الملك ما يفعله قسم من حاشيته، حيث هناك مشكلة فساد ولكن ليس مشكلة حوكمة معقدة كما هي حال تونس ومصر. ويفسر مؤرخون أيضا ضعف الإصلاح بتغير الظروف في العالم العربي منذ خطاب الملك يوم 9 من مارس الماضي. ويقول فيرميرين في هذا الصدد «لم يعد هناك ضغط ملح على الملك، فمعمر القذافي لا يزال في السلطة ونذر الحرب قائمة في سورية واليمن».

واعتبر فيرميرين أنه كان على الملك أن يمضي أبعد من ذلك، من خلال خطاب يركز على المجتمع والتطلعات العاجلة للشباب، كما لاحظ أن إعلان الاستفتاء على الدستور الجديد في الأول يوليو يعني أنه لن تكون هناك حملة، وهذا ليس «مؤشرا مشجعاً».

الجزيرة نت: أثار مشروع الإصلاح الدستوري الذي أعلنه ملك المغرب محمد السادس ردود فعل متباينة، فاعتبره مراقبون خطوة في اتجاه إعادة التوازن إلى السلطات، بينما رآه آخرون غير كاف، واختلف فريق ثالث بشأن المدى الذي يمكن أن تصل إليه الإصلاحات، بالقياس على ما أثارتته ثورتا مصر وتونس من أمال. وراى محللون أن ملك المغرب تحرك باتجاه إعادة التوازن إلى السلطات مع منح صلاحيات أكبر لرئيس الوزراء، غير أنه لم يتخل عن أي من صلاحياته في مشروع الإصلاح الدستوري الذي عرضه. وفي خطابه إلى الشعب المغربي مساء الجمعة الماضي، اقترح الملك محمد السادس نص دستور «يوط دعائم نظام ملكية دستورية ديموقراطية برلمانية واجتماعية».

وتعليقا على ذلك، قالت خديجة محسن فينان الباحثة المتخصصة بشؤون المغرب العربي في جامعة باريس 8 «نحن نمضي باتجاه توازن أكبر للسلطات». وأشارت في هذا السياق إلى أنه بموجب الإصلاحات المعلنه لم يعد الملك يعين بلا منازع رئيس الوزراء الذي سيتم تعيينه من الحزب الذي يفوز في الانتخابات التشريعية، وأصبح بإمكان رئيس الوزراء حل البرلمان لكنه أيضا مسؤول أمام الملك. ورغم ذلك أشارت إلى أن الملك يحتفظ بصلاحياته كاملة، فهو الضامن لهذا التوازن الجديد «ولذلك فإننا لسنا إزاء ملكية برلمانية». ويتفق مع هذا الرأي أستاذ العلوم السياسية بجامعة الرباط محمد مدني الذي اعتبر أن التغيير الأساسي يكمن في الجانب الشكلي حيث زاد عدد بنود الدستور وتم الانتقال من «دستور قانون» إلى «دستور برنجامي» لكن الدستور يبقى مع ذلك ملكيا، وأضاف «لجهة تقاسم السلطة وتركيبها فإن الدستور يظل بعيدا عن أن يوصف بالديموقراطي». وأشار مدني إلى أن عبارة ملكية «برلمانية» التي اكرها الملك تم «إغراقها» بوضعها ضمن العديد من الصفات الأخرى من دون أي